

تحديات المصارف الاسلامية في ظل العولمة المالية

دراسة تحليلية لواقع المصارف الاسلامية في العالم للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٢)

أ.م.د. حيدر يونس كاظم

كلية الادارة والاقتصاد - جامعة كربلاء

المخلص

شهدت القطاعات الاقتصادية بصفة عامة والقطاع المالي والمصرفي على وجه التحديد تغيرات هائلة ومتسارعة امتدت اثارها وتشابكاتها الامامية والخلفية لتغذي وتطور باقي القطاعات الاقتصادية المكونة لأقتصاد اي بلد ، في ظل هذه التطورات العالمية الكبيرة تسارع تطورت فكرة المصارف الإسلامية، إذ يعد موضوع المصارف الإسلامية من الموضوعات الحديثة في العلوم المالية والمصرفية، وأصبحت هذه المصارف في ظل متطلبات العصر الحديث ضرورة اقتصادية لكل مجتمع إسلامي يرفض التعامل بالفائدة ، بل امتد الاهتمام والتطبيق في هذا الحقل لباقي المجتمعات الغربية وغير الاسلامية .وعلى الرغم من هذه التطورات العالمية والتحديات الجمة استطاعت المصارف الاسلامية ان ترسي أسسها وتبني قاعدة راسخة في المعاملات المالية الدولية، إذ أصبحت المصارف الإسلامية أمراً واقعاً في الحياة المصرفية الدولية بعد أن شقت طريقها في بيئات مصرفية بعيدة في أسسها وقواعدها وآلياتها عن القواعد الإسلامية، واستطاعت تحقيق نجاحات ملموسة من خلال تقديمها لمجموعة من صيغ التمويل المصرفية الناجحة والتمتيزه والبعيدة عن قاعدة الديون والربا التي تركز عليها أعمال المصارف التقليدية، فضلاً عن دخولها حيز الأسواق المالية من خلال بعض الادوات المالية المتفقة مع احكام الشريعة الإسلامية.

وقد عاشت معظم بلدان العالم في الآونة الاخيرة اضطرابات واختلالات هيكلية في مجمل قطاعاتها الاقتصادية وتحديدًا القطاع المالي والمصرفي نتيجة الازمة العالمية الاخيرة والتي اصابت معظم دول العالم ولا تزال تعاني الكثير من البلدان العالمية وطأة هذه الازمة وتداعياتها . وقد اجمل المختصون والباحثون الاقتصاديون ان تلك الازمة كانت تقف وراءها الكثير من الاسباب لعل من ابرزها ابتعاد القطاع المالي عن الحقيقي ، وما كانت ازمة الرهون العقارية الا الشرارة التي اوقدت ذلك الفتيل ، وهناك من رأى ان من اهم الاسباب وراء تلك الازمة هي عدم الشفافية وضعف الرقابة وسوء ادارة المخاطر وغيرها .

ان الازمة الاخيرة ابرزت واثبتت ان هناك مشكلة اساسية في جوهر الاقتصاد العالمي ، وهي صعوبة الوصول الى توازن اقتصادي ومالي في ظل معطيات تلك الاقتصادات ، فبات الركون او البحث على معطيات جديدة لحل تلك المشكلات الاقتصادية ولعل من بين ابرز المعطيات هي معطيات الفكر الاقتصادي الاسلامي الذي يقدم وجبة اقتصادية متكاملة عن مشاكل وحلول اي اقتصاد . ان هذا الفكر الاقتصادي عموماً والصيرفة

الاسلامية على وجه التحديد تمثل التطبيق الحقيقي للتعاملات الاقتصادية والمصرفية المرتكزة على الاقتصاد الحقيقي . ولذا جاءت هذه الدراسة لتسليط الضوء على ماهية المصارف الاسلامية ونشأتها واثار العولمة المالية فيها ، فضلاً عن اثر الازمة المالية العالمية في القطاع المالي لبعض الاقتصادات العربية وماهية اهم التحديات التي تواجه العمل المصرفي الاسلامي في ظل معطيات العولمة المالية .

Challenges of Islamic Banks in light of Financial Globalization

Abstract

Witnessed economic sectors in general and the financial and banking sector specifically tremendous changes and the rapid spread effects and Chapkadtha front and rear to nurture and develop the rest of the economic sectors consisting of a country's economy, in light of these developments, large global acceleration evolved the idea of Islamic banks, as it is the subject of Islamic banks of modern subjects in Banking and Finance, and has become of these banks under the requirements of the modern era an economic necessity for every Muslim society refuses to deal benefit, but extended attention and application in this field for the rest of Western societies and non-Islamic. spite of these global developments and challenges enormous able Islamic banks to lay foundations and build a knowledge base well established in international financial transactions, it became the Islamic banking is a reality in the life of international banking after it made its way in environments banking far in the foundations and rules and mechanisms for Islamic rules, and was able to achieve tangible successes by providing for a range of formats finance banking successful and distinctive and away from the base of the debt and usury, which is based upon the work of traditional banks, as well as its entry into the financial markets through some financial instruments are consistent with the provisions of Islamic Sharia .

She has lived most of the countries of the world in the recent disturbances and structural imbalances in the overall economic sectors , particularly banking and financial sector as a result of the recent global crisis that hit most countries in the world and is still suffering a lot of countries, and the global impact of the crisis and

its repercussions . The nicest specialists and researchers , economists said that the crisis was behind them a lot of reasons perhaps most notably away the financial sector from the real thing , and what was the subprime crisis , but the spark that lit the fuse , and there are those who felt that the most important reasons behind the crisis is the lack of transparency and weak oversight and poor risk management and .others

The recent crisis has highlighted, and proved that there is a fundamental problem at the core of the global economy, which is difficult to achieve a balance of economic and financial under the facts of these economies, making them rely on or look at new data to resolve the economic problems and perhaps among the most prominent data is data Islamic economic thought, which provides Meal integrated economic problems and solutions of any economy. This economic thought in general and Islamic banking in particular represents a real application of the economic and banking transactions based on the real economy. Therefore, this study was to shed light on the nature and origins of Islamic banks and financial impact of globalization on them, as well as the impact of the global financial crisis on the financial sector to some Arab economies and what the most important challenges facing the Islamic .banking in the light of globalization of financial data

المقدمة :

يعد موضوع المصارف الإسلامية من الموضوعات الحديثة في العلوم المالية والمصرفية، وأصبحت هذه المصارف في ظل متطلبات العصر الحديث ضرورة اقتصادية لكل مجتمع إسلامي يرفض التعامل بالفائدة ، بل امتد الاهتمام والتطبيق في هذا الحقل لباقي المجتمعات الغربية وغير الإسلامية .وعلى الرغم من هذه التطورات العالمية والتحديات الجمة استطاعت المصارف الإسلامية ان ترسي أسسها وتبني قاعدة راسخة في المعاملات المالية الدولية ، إذ أصبحت المصارف الإسلامية أمراً واقعاً في الحياة المصرفية الدولية بعد أن شقت طريقها في بيئات مصرفية بعيدة في أسسها وقواعدها وآلياتها عن القواعد الإسلامية ، واستطاعت تحقيق نجاحات ملموسة من خلال تقديمها لمجموعة من صيغ التمويل المصرفية الناجحة والتميزة والبعيدة عن قاعدة الديون والربا التي تركز عليها أعمال المصارف التقليدية، فضلاً عن دخولها حيز الأسواق المالية من خلال بعض الادوات المالية المتفقة مع احكام الشريعة الإسلامية.

وقد عاشت معظم بلدان العالم في الآونة الاخيرة اضطرابات واختلالات هيكلية في مجمل قطاعاتها الاقتصادية وتحديدا القطاع المالي والمصرفي نتيجة الازمة العالمية الاخيرة والتي اصابته معظم دول العالم ولا تزال تعاني الكثير من

البلدان العالمية وطأة هذه الازمة وتداعياتها . وقد اجمل المختصون والباحثون الاقتصاديون ان تلك الازمة كانت تقف وراءها الكثير من الاسباب لعل من ابرزها ابتعاد القطاع المالي عن الحقيقي ، وما كانت ازمة الرهون العقارية الا الشرارة التي اوقدت ذلك الفتيل ، وهناك من رأى ان من اهم الاسباب وراء تلك الازمة هي عدم الشفافية وضعف الرقابة وسوء ادارة المخاطر وغيرها .

ان الازمة الاخيرة ابرزت واثبتت ان هناك مشكلة اساسية في جوهر الاقتصاد العالمي ، وهي صعوبة الوصول الى توازن اقتصادي ومالي في ظل معطيات تلك الاقتصادات ، فبات الركون او البحث على معطيات جديدة لحل تلك المشكلات الاقتصادية ولعل من بين ابرز المعطيات هي معطيات الفكر الاقتصادي الاسلامي الذي يقدم وجبة اقتصادية متكاملة عن مشاكل وحلول اي اقتصاد . ان هذا الفكر الاقتصادي عموماً والصيرفة الاسلامية على وجه التحديد تمثل التطبيق الحقيقي للتعاملات الاقتصادية والمصرفية المرتكزة على الاقتصاد الحقيقي . ولذا جاءت هذه الدراسة لتسليط الضوء على ماهية المصارف الاسلامية ونشأتها واثار العولمة المالية فيها ، فضلاً عن اثر الازمة المالية العالمية في القطاع المالي لبعض الاقتصادات العربية وماهية اهم التحديات التي تواجه العمل المصرفي الاسلامي في ظل معطيات العولمة المالية .

المبحث الاول / منهجية البحث

أولاً: أهمية البحث : تناول هذه البحث موضوع المصارف الاسلامية ، إذ باتت تلك المصارف تلعب دوراً محورياً في مجمل النشاط المصرفي العالمي ، واصبحت معطيات هذا النوع من الصيرفة تأخذ حيزاً كبيراً في مجال الكتاب والباحثين والمختصين في الحقل المالي والمصرفي ليس على مستوى العالم الاسلامي او العربي فحسب وانما على مستوى الباحثين والمهتمين بالقطاع المالي والمصرفي العالمي وذلك لما لهذه المصارف من دور وفاعلية في خلق فرص ربحية كبيرة فضلاً عن امكانيتها العالية في تعبئة المدخرات ، ولذا فأن التوجه كان كبيراً جداً في العقدين السابقين تحديداً للولوج الى كينونة وماهية هذا النوع من المصارف وقامت المصارف التقليدية وحتى الغربية منها باستحداث نوافذ مصرفية متفقة مع الشريعة الاسلامية .

ثانياً: مشكلة البحث: انطلاقاً من التطور الكبير الذي لحق بالمصارف الاسلامية والانجازات التي فرضتها على ارض الواقع ، إلا انها لا تزال تواجه الكثير من الصعوبات والتحديات في بيئة العمل المالية والمصرفية تحديداً ، مما يثبط من معدلات نمو مؤشراتنا ومن ثم ينعكس ذلك في أداءها الاجمالي مما يقلل من حجم تأثير تلك المصارف على البيئة الاقتصادية في اي بلد تقوم فيه .

ثالثاً: فرضية البحث: قد يختلف هذا البحث عن باقي البحوث في عدم امتلاكه فرضية واضحة المعالم او فرضيات فرعية ولكنها تقوم على اساس فرضي متمثل بالاتي : تحت ظل التحديات التي تواجه عمل المصارف الاسلامية في ظل بيئة عمل مصرفية عالمية مليئة بالمخاطر عليها انتهاج استراتيجيات خاصة بها من اجل تحقيق التطور والنمو لتتفد في طريق المنافسة والبقاء في ظل البيئة التنافسية العالمية العالية.

رابعاً : اهداف البحث : يهدف البحث الى عدد من الاهداف يقف على رأسها الاتي :

- ١- بيان الازمة المالية العالمية كنتاج حتمي للعولمة المالية .
 - ٢- تقديم جدولة بتطور بعض اهم مؤشرات المصارف الاسلامية.
 - ٣- بيان اهم التحديات التي تواجه العمل المصرفي الاسلامي .
 - ٤- تقديم استراتيجيات مقترحة للمصارف الاسلامية للصدود والمنافسة العالمية .
- خامساً : نطاق البحث : تضمن هذه البحث بيانات اجمالية عن المصارف الاسلامية في العالم ككل ، في اطار تحليلي لبعض اهم مؤشراتنا وللمدة الممتدة من عام ٢٠٠٤ ولغاية عام ٢٠١٢ .

المبحث /مركزات فكرية للمصارف الاسلامية والعولمة المالية

أولاً: تطور المصارف الاسلامية وخصائصها الرئيسية

يرجع ظهور المصارف الإسلامية إلى بداية الاربعينات من القرن العشرين، عندما أنشئت في ماليزيا صناديق للادخار تعمل من دون فائدة، وكانت آنذاك تستخدم لأغراض الحج والعمرة. وبعدها في أواخر الأربعينات بدأ التفكير المنهجي المنظم يظهر من جديد في الباكستان من اجل وضع تقنيات تمويلية تراعي التعاليم الإسلامية، غير أن هذا التفكير اخذ مدة طويلة ولم يجد له منفذاً تطبيقياً إلا في مصر مع بداية الستينات. فمدينة ميت غمر التابعة لمحافظة الدقهلية بجمهورية مصر العربية تعد المدينة الأولى التي شهدت ميلاد أول تجربة للمصارف الإسلامية وان كانت لم تستمر سوى بضع سنوات (32, Zaman & Movassaghi, 2001). وقد إنشأ بنك الادخار المحلي الذي عمل على وفق اسس الشريعة الإسلامية . وقد انشأ أول بنك إسلامي حكومي في مصر وهو بنك ناصر الاجتماعي الذي ((أسس عام ١٩٧١م (3 : 2006, Siddiqi). وجاء الاهتمام الحقيقي بإنشاء مصارف إسلامية تعمل وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية في توصيات مؤتمر وزراء خارجية الدول الإسلامية الذي انعقد في مدينة جدة في المملكة العربية السعودية عام ١٩٧٢، إذ نصّ على ضرورة إنشاء بنك إسلامي دولي. وقد تطور مفهوم الصيرفة الاسلامية كثيراً في اسهامات الباحثين والكتاب في بداية سبعينات القرن الماضي بسبب الاحداث النفطية وما شهدته اغلب البلدان العربية من عمليات تأميم للقطاعات النفطية ومن ثم حدوث تراكمات نقدية كبيرة في هذه البلدان مما انعكس في زيادة وتأثر نمو المصارف الاسلامية وانتعاشها(40 : 2008, Khan & Bhatti). ولم تأخذ المصارف الإسلامية طابعها الخاص بوصفها مؤسسات تمويل واستثمار إلا في أواسط السبعينات عندما اقر المؤتمر الثاني لوزراء مالية الدول الإسلامية المنعقد بجدة في عام ١٩٧٤ إنشاء البنك الإسلامي للتنمية الذي باشر أعماله في عام ١٩٧٥ (5-6 : 2009, Wilson). ليكون بذلك أول مؤسسة تمويلية دولية إسلامية في العالم، تهدف إلى دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية في دول العالم الإسلامي وتنقيد بأحكام الشريعة الإسلامية سواء في أهدافها وغاياتها أو في أساليبها ووسائلها. وأعقبه بنك دبي الإسلامي في عام ١٩٧٥ ليصبح أول مصرف إسلامي ينشأه الأفراد، ثم توالى إنشاء المصارف الإسلامية حتى بلغ عدد المصارف الإسلامية حالياً أكثر من (٥٠٠) مصرف موزعة على مختلف أنحاء العالم بما فيها أوربا وأمريكا . واستناداً الى مسح قامت به ارنست ويونغ عام ٢٠١٢ ، نمت الأصول المصرفية الإسلامية بمعدل سنوي قدره ١٩-١٥% على مدى السنوات الخمس الماضية حتى نهاية ٢٠١٢ لتصل الى نحو ١.١ تريليون دولار (95 : 2012, Asutay) (HSPC, 2012:3). ولتصل في شهر أكتوبر من عام ٢٠١٣، إلى نحو ١.٨١ تريليون

دولار (12-4, 2013, Islamic Financial Services Board). ومن المتوقع أن يستمر هذا النمو بنفس القوة ، على الصعيد العالمي ، إذ استطاعت أن تعبئ عدداً كبيراً من الأموال في شكل مساهمات أو ودائع استثمارية ، إضافة إلى فروع المعاملات الإسلامية للبنوك التقليدية على مستوى العالم التي تقدر بأكثر من ٣٢٠ فرعاً بحجم رأس مال يقدر بمبلغ (200) مليار دولار، فضلاً عن توسع نشاطها في أكثر من ٧٠ دولة (Hassan & Lewis , 2007 : 1).

ان الرسالة التي يقدمها المصرف الإسلامي تنطلق من حاجة المجتمع الإسلامي في ان يجد ملاذاً للتعامل المصرفي والاستثماري بعيداً عن شبهة الربا، أي عدم التعاطي بالفائدة اخذاً وعطاءً وانما تقديم حزمة من الخدمات والمنتجات المصرفية عن طريق جذب الودائع والمدخرات وتقديم آليات وواعية مهمة لجذب هذه المدخرات تتناسب والأسس والقواعد الشرعية وان تتنافس في القطاع المصرفي والدخول في السوق المالية. فضلاً عن ان هذه المصارف لا تقدم قروضاً نقدية أي لا تتاجر في الاستثمار مثل البنوك التقليدية وانما تقوم بتوظيف الأموال بأشكال مختلفة من الاستثمار وتتحمل نتيجة هذا الاستثمار على وفق قاعدة العُثم بالغرم .

لقد اصبحت المصارف الإسلامية متطلباً أساسياً في حياة الامة الاسلامية وحاجة ملحة لها لما تمثله من منفذ تشريعي وشرعي للحفاظ على اموالهم واستثمارها في طرق وصيغ استثمارية متفككة مع منطق ومعطيات الحكم الاسلامي الحنيف بعيداً عن شبهة الربا والتعاطي معه .وتتميز المصارف الإسلامية بخصائص وسمات معينة وتتمارس اعمالها المصرفية بأسلوب مختلف عن اعمال المصارف التجارية التقليدية. وهذه العلاقة المميزة بين المصارف الاسلامية وبين المتعاملون معها تكون الاواصر الرابطة بينهم اساسها التجارة والاستثمار والمشاركة في الربح والخسارة .ومن اهم المميزات التي تتصف بها المصارف الاسلامية والتي تميزها عن باقي المؤسسات المالية هي :

١- احكام الشريعة الاسلامية هي الطريق الاوحد لتنفيذ الاستثمار في هذه المصارف ، إذ تلتزم بتطبيق

احكام الشريعة الاسلامية في جميع تعاملاتها ، وبيتعدون عن جميع ما يتعلق بشبهة الربا ، إذ ان علماء المسلمين كافة يجمعون على ان الفائدة محظورة بسبب العوائد الثابتة التي تتخللها عملية الاستثمار ولا يوجد تشارك للجهد البدني الانساني فيه (Shah & et. al , 2012 :1021).

٢- تستمد المصارف الإسلامية اطارها الفكري الاقتصادي من نظرية الاستخلاف، إذ تقوم هذه النظرية على اساس ان الله هو خالق هذا الكون وان الملكية الموجودة في هذا الكون هي لله وحده فهو مالك الملك، اما الإنسان فهو مستخلف في هذه الأرض ومن ثم فأن ملكية البشر للمال ليست ملكية اصلية ولكنها مكتسبة بالاستخلاف وان حيازتهم له مرتبطة بشروط هذا الاستخلاف التي حددها سبحانه في القرآن الكريم، قال الله تعالى: {وانفقوا مما جعلكم مستخلفين فيه}، وقوله جل وعلا: {ويستخلفكم في الأرض فينظُر كيف تعملون}.

٣- تقدم المصارف الإسلامية المنافع الاجتماعية للمجتمع من خلال قيامها بالأعمال والنشاطات والخدمات التي من شأنها تقديم حزمة من الصيغ والخدمات لرفاه المجتمع من اهمها تقديم القروض بدون فوائد (القرض الحسن) وبعض الصيغ الاستثمارية الاخرى فيها.

٤- توفر المصارف الإسلامية التمويل اللازم للنشاطات الاقتصادية الأكثر اهمية للمجتمع بصورة عامة وانعكاس ذلك على تنمية القطاعات الاقتصادية وتطويرها في شتى المجالات وبالشكل الذي يقود الى تطوير الاقتصاد الوطني وتمميته .

٥- تسعى المصارف الاسلامية الى تحقيق العديد من الاهداف ولا يحتل هدف الالوية فيها رغم انه يبقى هدفاً اساسياً لها بوصفها مؤسسات مالية ومصرفية اقتصادية إلا أن الأهداف الأساسية الأخرى والمتمثلة في العمل على تطوير الاقتصاد وتنميته وخدمة المجتمع .

٦- تفعيل فريضة الزكاة ، إذ تقوم هذه المصارف وانطلاقاً من رسالتها السامية في التوفيق بين الجانبين الروحي والمادي معاً، بالعمل على كل ما من شأنه ان يؤدي الى تحقيق الرفاه والتقدم لأفراد المجتمع الإسلامي بأسره. ومن هنا فإن البنوك الإسلامية تقوم بتحصيل زكاة اموالها واموال زبائنها ومن يرغب من المسلمين وانفاقها في مصارفها الشرعية التي حددها الله سبحانه وتعالى (4 : Imam & Kpodar , 2010) .

ثانياً: صيغ الاستثمار الرئيسية في المصارف الاسلامية

اشارت الكثير من الدراسات والبحوث العالمية الى الدور الذي تلعبه المصارف الاسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية وخاصة للبلدان الاسلامية ، وتحدثت هذه الدراسات عن امكانية منافسة المصارف الاسلامية في مجال الاستثمار والتمويل والتأثير في المجتمع وتجنب الاستغلال بصفة اكبر بكثير من تأثير نظيراتها في المصارف التقليدية ، وتمتلك المصارف الاسلامية العديد من اساليب التمويل والاستثمار مما يميزها عن باقي انواع المصارف التقليدية ومن بين اهم هذه الصيغ الاستثمارية هي :

١- الاستثمار بالمربحة :

يلعب هذا الاسلوب الاستثماري في المصارف الاسلامية دور القائد في الاستحواذ على معظم التحركات الاستثمارية في المصارف الاسلامية ، إذ يقوم هذا الشكل التمويلي على اعادة بيع سلعة ما بنفس ما طلب بائعها ويضاف اليه مبلغ متفق عليه (الربح) بين الطرفين ، وتأخذ صيغة المربحة في المصارف الاسلامية شكلاً مغايراً تقريباً لذلك العقد (أنف الذكر) ولكنه بمضمون اكثر حبكة وتفصيل ، إذ يتضمن اضافة الى ما سبق تعيين الامر بالشراء للمصرف (الزبون) ويتضمن ايضاً الوعد بالشراء من لدن الزبون نفسه في تاريخ لاحق (مؤجل) متضمناً الربح المتفق عليه . وعقد المربحة هو احد العقود الاكثر استخداماً بين الاساليب الاستثمارية ، إذ تهيمن هذه الصيغة التمويلية او الاسلوب الاستثماري في المصارف الاسلامية على معظم اجمالي التمويل المصرفي (Cebeci , 2012 :177-178)(Iqbal & Mirakhor , 2007:87).

٢- الاستثمار بالمضاربة

يعد هذا النوع من اوائل اساليب التمويل الاسلامية الاساسية وتعرف المضاربة على انها عقد شراكة بين المضارب (العمل) ورأس المال يتفقان على توزيع الارباح عند تحقيقها بنسبة متفق عليها، أما في حالة الخسارة فيخسر العامل جهده ويخسر صاحب رأس المال ماله (Sadove & Cuza , 2011:594) . وقد تطور عقد المضاربة في المصارف الإسلامية ليتخطى المضاربة المفردة المباشرة إلى المضاربة المشتركة، إذ يُعد المودعين (المدخرين) جميعهم أرباب المال والمصرف هو العامل، ومن ثم يقوم المصرف بإعطاء المال إلى من يعمل به وفي هذه الحالة يصبح المصرف هو صاحب المال ومن ينميه مضارباً، و تكون الاطراف المشتركة في اسلوب المضاربة هي:

أ- المدخرون ب- المصرف ج- المضاربون

إذ يلعب المصرف دور الوساطة المالية فيكون مضارباً بالنسبة للمدخرين من جهة، ويكون صاحب المال بالنسبة للمضاربين من جهة أخرى .

٣- الاستثمار بالمشاركة

تعد المشاركة من أساليب الاستثمار المميزة في الفقه الإسلامي، إذ تلائم طبيعة المصارف الإسلامية من حيث أسلوب الاستثمار، ويمكن استخدامها في تمويل الأنشطة الاقتصادية المختلفة. ويعتمد التمويل بالمشاركة على أساس مشاركة المصرف في التمويل الذي يطلبه المتعاملين دون اشتراط فائدة ثابتة كما هو الحال في التمويل بالفروض بالمصارف التقليدية، وإنما يشارك المصرف المتعامل في الناتج المتوقع ربحاً كان أو خسارة، وذلك في ضوء قواعد وأسس توزيع متفق عليها بين المصرف والمتعامل وهذه الأسس مستمدة من قواعد شركة العنان .

وتقوم هذه الصيغة في التمويل على أساس اتفاق بين الطرفين الاول (المصرف الإسلامي) وطالب التمويل (صاحب المشروع) ويقدم فيه كلا من الطرفين جزءاً من رأس المال، ويتم توزيع نصيب المال من الربح على الطرفين وبحسب نسب التمويل، وفي حالة الخسارة يتحملها الطرفان وبحسب نسب التمويل ايضاً (Ebrahim&Joo , 2001 : 325-328).

وتتميز صيغة المشاركة بتعدد أنواعها وهي (خصاونة، ٢٠٠٧ : ٨١) و (Iqbal&Mirakhor , 2007:87-90).

- أ- المشاركة الثابتة المستمرة : وهي مساهمة البنك في رأس مال بعض الشركات كمساهم.
- ب- المشاركة الثابتة المنتهية : وهي المشاركة في تمويل صفقة أو مشروع تنتهي المشاركة بنهايته .
- ج- المشاركة المتناقصة: وتسمى المشاركة المتناقصة المنتهية بالتملك وهي المساهمة في إنشاء مصنع على سبيل المثال ويكون من حق الشريك أن يحل محل المصرف تدريجياً في ملكية المصنع.
- د- المشاركة المتغيرة : وهي البديل الشرعي عن التمويل بالحساب الجاري المدين حيث يتم تمويل العميل بدفعات نقدية حسب احتياجه ثم يأخذ البنك حصته من الأرباح الفعلية في نهاية العام وفقاً للنتائج المالية للمشروع.

٤- استثمار الجعالة

يشير الجُعَل إلى المال الذي يحدده فرد معنوي او طبيعي (الجاعل) لمن يقوم بعمل ما ويجب ان يكون العمل محدد ومعروف، والجعالة في صورتها العامة هي قيام شخص طبيعي او معنوي بالاعلان عن تقديم مبلغ معين لمن ينجز عملاً ما له او لمؤسسته بصورة كاملة (Iqbal & Mirakhor , 2007:108) و (ننيا، ٢٠٠٣ : ٧-١١)، وهناك مجالات عديدة لتطبيق الجعالة مثل السمرة واستصلاح الاراضي واستزراعها وتحصيل الاموال في الديون المعدومة وعمليات التسويق والتسويق وغيرها من المجالات في الحياة العملية . اما في مجال المصارف الاسلامية فإن المصرف بوصفه عاملاً يقدم عدد من الخدمات المصرفية المتفقة مع الشريعة الاسلامية لصالح زبائنه مثل تحصيل الاوراق المالية والتجارية نظير عمولات معينة (جُعَل)، ، اضافة الى ان المصرف الاسلامي وسيط بين اصحاب الودائع وبين المستثمرين ويقوم بهذه العملية لقاء اجر في شكل جعالة .

٥- استثمار السلم

يعد هذا الاسلوب الاستثماري خاص بالمصارف الاسلامية ، ويتلخص بيع السلم بشراء سلعة او مجموعة من السلع بثمن عاجل مع تأجيل تسليمها (Khan &Bhatti , 2008 :46) ، ولكلمة السلم أو السلف معنى واحد وهو تقديم رأس المال أي دفع الثمن للسلعة فوراً أو عاجلاً وتأجيل تسليمها إلى وقت لاحق أو أجل معين. وللسلم أركان ثلاثة هي :العاقدان والمعقود عليه وصيغة العقد .

وبهذا فإن هذه الصيغة من التمويل يتم فيها تسليم المنتج في المستقبل ولذا فإنها تتلاءم مع حالات التمويل الزراعي بشكل خاص، ولصيغة التمويل بالسلم فوائد اقتصادية واجتماعية كبيرة من أهمها مساعدة الحكومة بتمويل المزارعين وصغار الحرفيين بشراء السلع التي ينتجونها فيستخدمون هذا الثمن في تحسين إنتاجهم .

٦- استثمار الإستصناع

ينمثل هذا الاستثمار بعقد بين طرفين يقوم احدهما (الصانع) بموجب هذا العقد بصنع شيء محدد الجنس والصفات للطرف الآخر (المستصنع) على إن تكون المواد اللازمة للصنع من عند الصانع وذلك مقابل ثمن معين يدفعه المستصنع إلى الصانع اما حالاً او مقسطاً او مؤجلاً. ويشمل هذا التعهد كل مراحل الانتاج ولا يشترط في الأستصناع ان يقوم الطرف المتعهد بتنفيذ العمل المطلوب بنفسه، إذ بإمكانه ان يعهد العمل إلى جهات اخرى لتنفيذه ولكن تحت اشرافه ومسؤوليته. وتهدف المصارف الإسلامية من صيغة التمويل بالأستصناع إلى دعم جهود التنمية الاقتصادية في البلدان الاسلامية.

٧- استثمار الإجارة

نشأت الحاجة إلى الإجارة أو التأجير للأتساق مع ركب التطور التكنولوجي في مجال الاستثمار ، ومن ثم أصبحت الإجارة من الصيغ التي تم تكييفها شرعياً لتوائم عمليات التمويل في المصارف الإسلامية. وتعرف الإجارة بأنها بيع المنفعة المعلومة بعوض معلوم. وللإجارة اربعة اركان هي العاقدان والصيغة والاجرة والمعقود عليه. وتعد صيغة التأجير المنتهية بالتملك هي الصيغة السائدة في المصارف الإسلامية .

مجموع هذه الاساليب الاستثمارية في العمل التمويلي الاسلامية ،فضلاً عن وجود اساليب استثمارية اخرى للتمويل في المصارف الإسلامية مثل المساقاة والمزرعة والبيع بالاجل والقرض الحسن ،وتكون بذلك مجموعة النوافذ الاستثمارية في التمويل الاسلامي قائمة طويلة تسمح وتعطي المرونة الكافية لتطور القطاع المصرفي في ظل المعطيات التشريعية المتفقة مع المبادئ الاسلامية ولكن تحتاج الى استغلال امثل وفتح افاق مستقبلية ذات رؤية اشمل مما يولد التميز والتنافس مع باقي انواع المصارف .

ثالثاً : المرتكزات الاساسية للعولمة المالية والازمة المالية العالمية

في ظل التغيرات العالمية السريعة والمتلاحقة وذات العمق الكبير في الاثر والتأثير وتحديداً في العقود الخمسة الاخيرة ، وتحول الاقتصاد العالمي الى قرية صغيرة مترامية الاطراف جراء ثورة المعلوماتية والتقدم التكنولوجي الهائل ، إذ اصبح هناك سوقاً واحداً يضم بين طياته جميع اللاعبين والمتعاملون الدوليون ، والكل يبحث عن توسيع فرص التنافسية وتحقيق الارباح ، وفي ضوء هذه المعطيات برز مفهوم العولمة الاقتصادية بوصفه تحولاً عالمياً جديداً ، وقد أثار جدلاً واسعاً من حيث تحديد ابعاده واثاره على المستوى الدولي ، وتنقسم العولمة الاقتصادية الى عدد من التقسيمات من اهمها العولمة الاقتصادية والعولمة الثقافية والعولمة التقنية

وعولمة القيم الخ (Priest, 2005:25) ، ومن ابرز هذه الانواع العولمة المالية كجزء اساسي من العولمة الاقتصادية ، والتي برزت في عقد التسعينات من القرن العشرين .

ويشير مصطلح العولمة المالية للعملية التي يتم من خلالها دمج الأسواق المالية من مختلف دول العالم بوصفه سوقاً واحدة لرؤوس الاموال تتلاشى بضمنها كل اشكال ومحددات العراقيل والقيود التنظيمية والادارية والجغرافية (60: Prasad, et . al , 2003) . وقد قدمت الكثير من التعريفات الخاصة بمفهوم العولمة المالية ، ولكن يمكن تعريف العولمة المالية على انها ((نتاج حتمي لعمليات الانفتاح والتحرر المالي ليضفي صفة التكامل وارتباط الاسواق المالية المحلية بالاسواق العالمية عبر إذابة القيود والمحددات والغاءها على حركة رؤوس الاموال مما يتخطى الحدود المكانية والزمانية لتدفقات الاستثمارات المالية بين الدول .

وقد بدأت البذور الاولى للعولمة بشكل عام في ستينيات القرن العشرين وتسارعت وتيرتها في التوسع والانتشار في الثمانينات ، ويمكن القول بأن فترة التسعينات بات العالم يعيش بمفهوم القرية المالية الصغيرة واندماج النشاط المالي في الكثير من بلدان العالم . وللعولمة المالية الكثير من المؤشرات لتناميها، نذكر اهمها :

١- تغيرات في هيكل الموجودات العالمية : إذ ان اتساع القطاع المالي ادى الى تغيرات كبيرة وجوهريّة في البنية الاساسية للهيكل العام للموجودات ، وباتت الموجودات المالية تشكل الحجم الاكبر في هيكل الموجودات الاجمالي ، واصبحت هناك فجوة كبيرة بين الموجودات الحقيقية والموجودات المالية ، ونذكر لا على الحصر ان الموجودات المالية ارتفعت من ٥٥ تريليون دولار في عام ١٩٨٠ لتصل الى ما يناهز ٢٤١ تريليون في نهاية عام ٢٠٠٧ ليشكل ما نسبته ٤٤٠% و ١٠٩% من الناتج المحلي الاجمالي العالمي (GDP_w) على الترتيب .

٢- زيادة الطلب على التمويل العالمي جراء تخفيض وتحجيم الحواجز والمعوقات الدولية على حركة رؤوس الاموال ، فضلاً عن فتح الحدود وعولمة الوساطة المالية كجزء من الاستجابة لزيادة الطلب على التمويل الدولي (فاروق، ٢٠٠٣ : ٣) .

٣- تغيرات جوهريّة في اسواق المال العالمية : إذ بدأت المصارف في معظم الدول تمارس عملية لا علاقة لها بالوساطة من خلال تداول الاوراق المالية في السوق المالية ، فضلاً عن زيادة النشاط المالي عبر الحدود بهدف تعزيز تنويع المحافظ الاستثمارية الى جانب ازدياد حدة المنافسة وبشكل عدواني بين المؤسسات المالية غير المصرفية في الاسواق المالية العالمية (هاوسلر ، ٢٠٠٢ : ١١) .

٤- التقدم التكنولوجي : إذ ساهمت ثورة التكنولوجيا مساهمة فاعلة وبناءة في تطوير وتنامي العولمة المالية من خلال تخفيض تكلفة المعاملات واعباء العمليات وسرعة الانتقال والتداول وتنفيذ عمليات التحويلات وغيرها من العمليات (عبد اللطيف و سليمان ، ٢٠٠٤ : ٢٥٠) .

٥- الأقلمة : إي بروز نكتلات اقليمية للحفاظ على المصالح المشتركة مثل الاتحاد الاوربي (EU) ومجموعة اليابان ودول جنوب شرق اسيا (ASEAN) ومنتدى التعاون الاسيوي الباسيفيكي (APEC) وتكتل الولايات المتحدة الامريكية وكندا والمكسيك (NAFTA) (بلونس ، ٢٠٠٨ : ١٨٣).

٦- اتساع التعامل بالابتكارات المالية الحديثة : إذ تميزت العقود الثلاثة الاخيرة بتنامي التعامل بالابتكارات المالية ومن اهمها المشتقات المالية (Financial Derivatives , Futures and Options , Swaps) وغيرها من الابتكارات التي ادت بتوافر التكنولوجيا الى سهولة وصول المستثمرين الى عقد استثمارات كبيرة في اسواق متنوعة مما خلق وساعد على ايجاد تشابك نوعي بين الاسواق المالية العالمية .

٧- تغير بعض السياسات الاقتصادية المرتبطة بعوامل تؤثر في نتائج الاقتصاد الكلي بصفة عامة، إذ ان العولمة المالية من خلال تأثيرها في تكوين واتجاه التدفقات المالية من البلدان ذات الفائض المالي والتي تبحث عن قنوات استثمارية في اماكن وبلدان ذات عجز مالي او تمتاز بوفرة الفرص الاستثمارية فيها . وهذا ادى الى تدفق رؤوس الاموال والاستثمارات نحو الاسواق الناشئة وبلدان العالم الثالث (kose & et.al , 2010 : 4292).

وللعولمة المالية مزايا عدة من اهمها (درودور وين زواي ، ٢٠٠٩ : ٥-٤) :

- ١- نشأة اسواق مالية جديدة ليس لها وجود جغرافي طبيعي ، وانما تجمعها وتنظمها شبكات الكمبيوتر المتصلة مع بعضها البعض .
- ٢- يساعد تطور الاسواق المالية على تعبئة المدخرات عن طريق زيادة قنوات الاستثمار المالية وتوسيع محافظهم المالية .
- ٣- تجعل العولمة المالية اسواق المال تقوم بدور القائد والموجه للأدخارات والاستثمارات الاجنبية وتوفر للدول موارد مالية بالعملة الاجنبية دون اللجوء الى الاقتراض الخارجي .
- ٤- تحرير وتحديث النظم المصرفية بشكل خاص والقطاع المصرفي بشكل عام وخلق بيئة مشجعة لنشاط القطاع الخاص .
- ٥- تحويل ونقل التكنولوجيا الى البلدان المستثمر فيها مما ينعكس في تطوير القطاع المالي عموماً والمصرفي تحديداً .
- ٦- تخفيض تكلفة التمويل بسبب كبر المنافسة بين عارضي التمويل (المقرضين) .

ومع ذلك ، فإن المشكلة مع العولمة المالية الحقيقية هي أن التكامل من العالم كله ينبغي أن يحدث في بودقة واحدة ، بمعنى أن أجزاء القطاع المالي في مختلف دول العالم ينبغي دمجها في مجال مالي واحد وتمثل هذه المشكلة أن عملية التكامل هذه تتطلب تطوير المؤسسات الدولية وإدخال معطيات ومدخلات متقاربة في جانب التكنولوجيا والامكانات المادية والبشرية الاخرى كي تذوب الفوارق او فجوة الفوارق بين القطاعات المالية لهذه البلدان (Arestis & Basu , 2003 : 8-10) .

ان العولمة المالية تسهم مساهمة فاعلة في انتقال الازمات المالية من الدول التي تحدث فيها الى معظم الدول التي تملك استثمارات وترابطات في اسواقها المالية ليشمل القطاع المصرفي ايضاً ، ويرجع بعض الباحثين الازمة المالية العالمية الاخيرة (٢٠٠٨) الى ارتفاع التعاملات المالية عبر الحدود ، والتي هي نتاج اساسي للعولمة المالية ، إذ ان الانفتاح الكبير وعمليات التحرر المالي ادى الى دخول كثير من اللاعبين والمستثمرين الى اسواق مالية بعيدة عن مواقعهم الجغرافية وانتماؤاتهم المحلية مما انعكس في زيادة وتيرة نمو هذه الاسواق بالاتساق مع زيادة اصدار الاوراق المالية المدعومة بالاصول في الولايات المتحدة الامريكية وارتفاع ظاهرة التوريق مما ولد ارتفاع كبير في حجم المخاطر المالية وانتشارها في الاقتصاد ككل (Lane , 2012 : 5-7) .

ان ازمة الكساد العظيم(ازمة عام ١٩٢٩م) خلفت تداعيات كبيرة على معظم دول العالم وكانت تصنف من اكبر الانهيارات المالية العالمية على مرّ التاريخ وذلك لسريان الأزمة من القطاع المالي وانتقالها الى القطاع الحقيقي ، وبدأت عمليات التحول الجذرية للفكر السائد آنذاك ليحل محله مجموعة الافكار الكينزية وأخذت الحكومات تتدخل في تنشيط الطلب عن طريق قناتين رئيسيتين هما تخفيض نسبة الفوائد وزيادة العجز وتم ضبط التضخم عن طريق الاسعار وسياسات الدخل (Canterbury , 2008 :120) .

واعقبت تلك الأزمة ازمات كثيرة وصولاً الى الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨ ، وترجع جذور هذه الأزمة الى الافراط في منح القروض العقارية من قبل البنوك والمؤسسات المالية الاخرى وتخفيض معاييرها وضوابطه ، اذ قامت هذه المؤسسات المالية بمنح الائتمان لأفراد وشركات لا يتمتعون بملاءة مالية ضعيفة وفي بعض الاحيان لا يملكون سجلاً ائتمانياً ،مما دفع الى الاستمرار في زيادة اسعار العقارات وزيادة الانفاق الاستهلاكي مما ولد ضغوطاً تضخمية ' ومما زاد الامر سوءاً هو توريق هذا الائتمان (عمليات التسنيد) مما نتج عن هذه العمليات زيادة في معدلات عدم الوفاء نتيجة رداءة العديد من تلك الديون ومع حلول النصف الثاني من عام ٢٠٠٧ توقف عدد كبير من المقترضين عن سداد الاقساط المالية المستحقة عليهم مما دفع المؤسسات المالية والمصرفية القيام بحجز الالاف من هذه المنازل وعرضها للبيع بأسعار منخفضة ' فاتجهت أسعار العقارات الى الانخفاض بصورة كبيرة فتسببت بحدوث هزة قوية للاقتصاد الامريكي ووصلت تبعاتها الى الاقتصاديات الاوروبية ليمتد الى انحاء العالم عن طريقين أساسيين هما المصارف واسواق المال . واستمر هذا التراجع بصورة متسارعة مما خلف مايقارب ٩ ملايين شخص او ١٠ % من اصحاب القروض العقارية يدينون بأكثر من قيمة منازلهم (Walf , 2008 :184) .

من جانب اخر بلغ إجمالي الاقراض للقطاع الخاص في الولايات المتحدة الامريكية نحو ٢٠١ % من الناتج المحلي الاجمالي عام ٢٠٠٦ في مقابل ١٧٦% في بريطانيا ، كما ان السندات والنقود الورقية التي اصدرتها الولايات المتحدة لتمويل تجارتها الخارجية كان لها تأثير كبير في تضخيم الاقتصاد المالي (القطاع المالي) ، إذ أصدرت اوراقاً مالية وعمليات نقدية بقيمة ٦٠٠ تريليون دولار خلال اقل من عقدين من الزمن (World Bank,2008 : 14-20) .

ومما تقدم فأن هناك اسباباً كثيرة ساهمت في خلق وتنامي الأزمة المالية العالمية الاخيرة، اجتمعت ولعبت دوراً بارزاً ومؤثراً في انتشارها الى باقي الاقتصاديات العالمية، وما ازمة الرهون العقارية الا الشرارة الاولى التي أوقدت فتيل الأزمة التي كشفت النقاب عن الكثير من العيوب والفجوات في بنية النظام المالي العالمي. وان

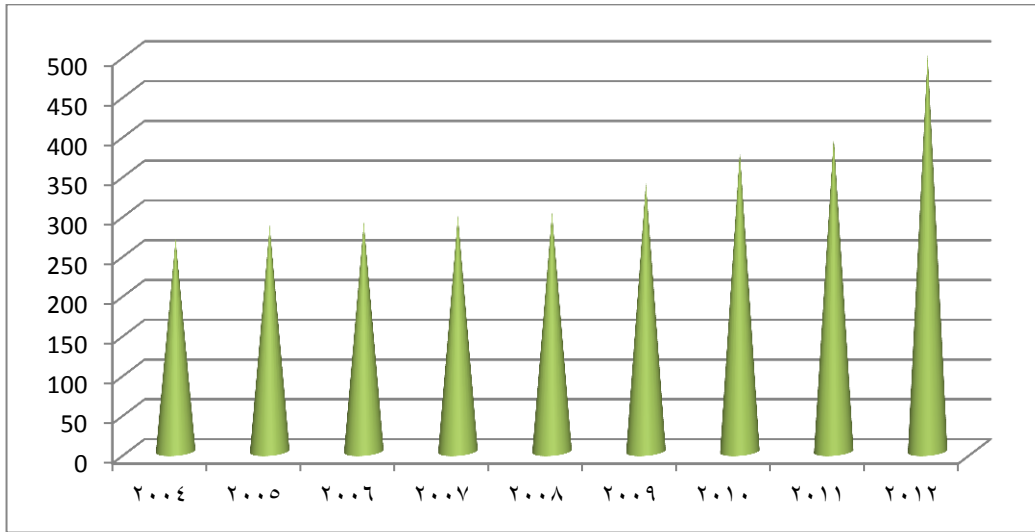
المتبعين والباحثين عن مشكلات الازمة الاخيرة يجد في معظمها نتاج واضح للعولمة المالية من خلال عمليات التحرير المالي وتدفقات رؤوس الاموال وتشابكات وترايطات الاسواق المالية والقطاع المصرفي العالمي .

المبحث الثالث / تحديات المصارف الاسلامية واستراتيجيات تنافسياتها

أولاً : تطور بعض مؤشرات المصارف الاسلامية في الالفية الثالثة

في هذا المحور سيتم عرض تطور بعض مؤشرات المصارف الاسلامية خلال اعوام ٢٠٠٤ ولغاية عام ٢٠١٢ وكما موضح في الاتي :

١- عدد المصارف الاسلامية : إذ تطور عدد المؤسسات المالية الاسلامية بشكل عام والمصارف الاسلامية على وجه التحديد ليحقق طفرات توسعية على المستويين العمودي والافقي ، إذ بلغ معدل النمو المركب لأعداد المصارف الاسلامية بين اعوام (٢٠١٢-٢٠٠٤) نحو (٨.١٦ %)، والشكل الاتي يوضح تطور اعداد المصارف الاسلامية من عام ٢٠٠٤ الى عام ٢٠١٢ وكما موضح بالاتي

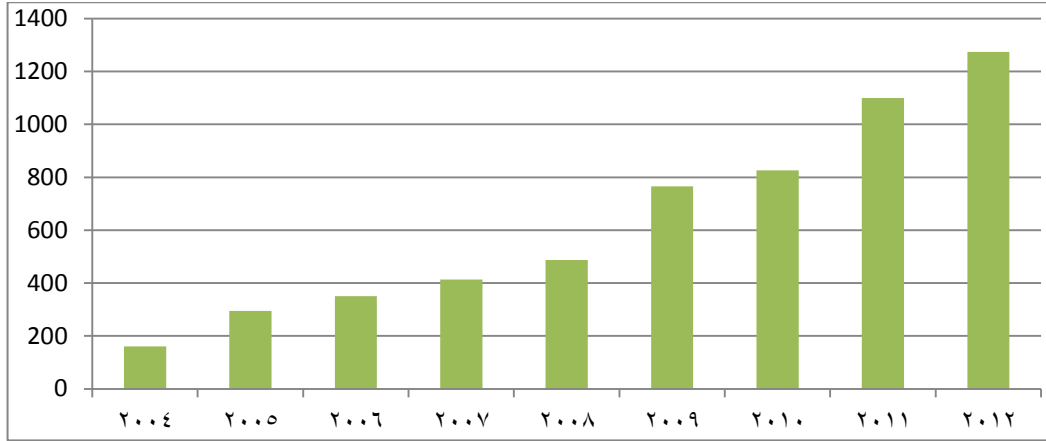


شكل (١)

اعداد المصارف الاسلامية في العالم للمدة(٢٠١٢-٢٠٠٤)

- Source :** 1- Adapted : Al-Muharrami ,Saeed & Hardy , Daniel C. , "Cooperative and Islamic Banks: What can they Learn from Each Other " , IMF Working Paper in Monetary and Capital Markets , 2013 , p.15-17 .
 2- Islamic Financial Services Board , Islamic Financial Services Industry , Report 2008,2010 and 2013 , pp. 4-23 .
 3- ERNST & Young , the world Islamic banking , competitiveness report ,2010& 2012 ,pp.5-28.

٢- تطور الاصول الاجمالية للمصارف الاسلامية : شهدت المصارف الاسلامية تطورات هائلة في مجال اصولها الاجمالية ، إذ شهدت المصارف الاسلامية نمواً كبيراً خلال المدة ما بين اعوام (٢٠٠٤-٢٠١٢) وعلى التوالي (١٦٠ مليار دولار ، ٢٩٥ ، ٣٥٠ ، ٤١٣ ، ٤٨٧ ، ٧٦٦ ، ٨٢٦ ، ١١٠٠ ، ١٢٧٣.٦ مليار دولار) ليصل معدل النمو نحو (٢٩.٦ %) وهو يمثل معدل نمو كبير جداً بالمقارنة مع التجربة الحديثة نسبياً للمصارف الاسلامية بالمقارنة مع تجربة المصارف التقليدية . والتطور الذي لحق بإجمالي الموجودات للمصارف الاسلامية موضح في الشكل الاتي :

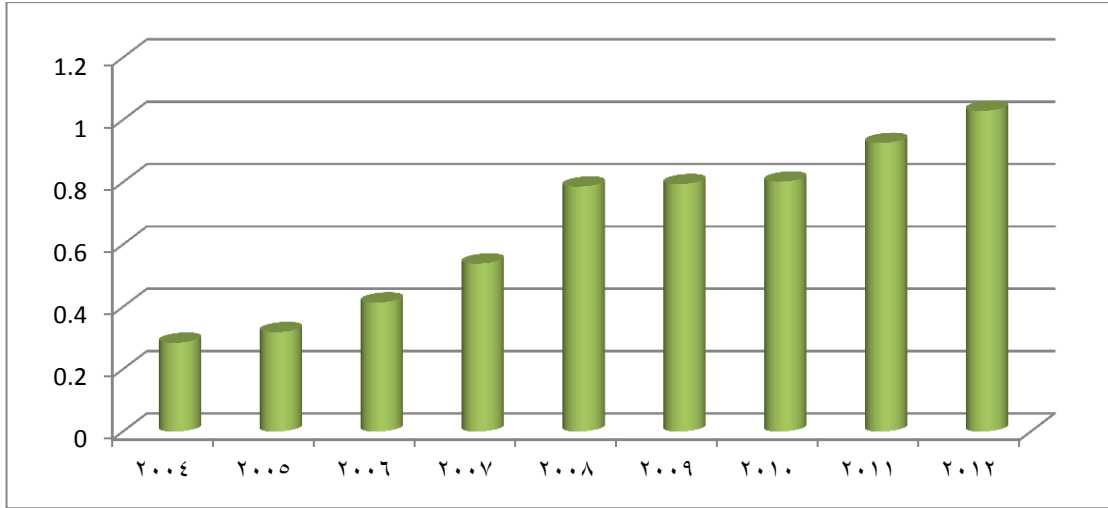


شكل (٢)

تطور اصول المصارف الاسلامية (٢٠١٢-٢٠٠٤)

Source :1- Adapted : Al-Muharrami ,Saeed & Hardy , Daniel C. , "Cooperative and Islamic Banks: What can they Learn from Each Other " , IMF Working Paper in Monetary and Capital Markets , 2013 , p.15-17 .
2- Islamic Financial Services Board , Islamic Financial Services Industry , Report 2008,2010 and 2013 , pp. 4-23 .
3- ERNST & Young , the world Islamic banking , competitiveness report ,2010& 2012 ,pp.5-28.

٣- عدد صناديق الاستثمار الاسلامية : تمثل صناديق الاستثمار الاسلامية منفذ استثماري جديد للمصارف الاسلامية وباتت هذه الصناديق تحقق وفورات ربحية كبيرة جداً بالمقارنة مع باقي المنافذ التمويلية والاستثمارية في هذه المصارف ، وقد ارتفع عدد صناديق الاستثمار الاسلامية من (٢٨٥) صندوق في عام ٢٠٠٤ ليصل الى (١٠٢٩) صندوق في نهاية عام ٢٠١٢ وبمعدل نمو بلغ (١٧.٤١ %) ، (٢٨٥ صندوق ، ٣١٩ ، ٤١٤ ، ٥٣٩ ، ٧٨٦ ، ٧٩٤ ، ٨٠٢ ، ٩٢٦ ، ١٠٢٩ صندوق استثماري) والشكل الاتي يوضح التطور الذي لحق بهذا المؤشر للمدة المذكورة آنفاً

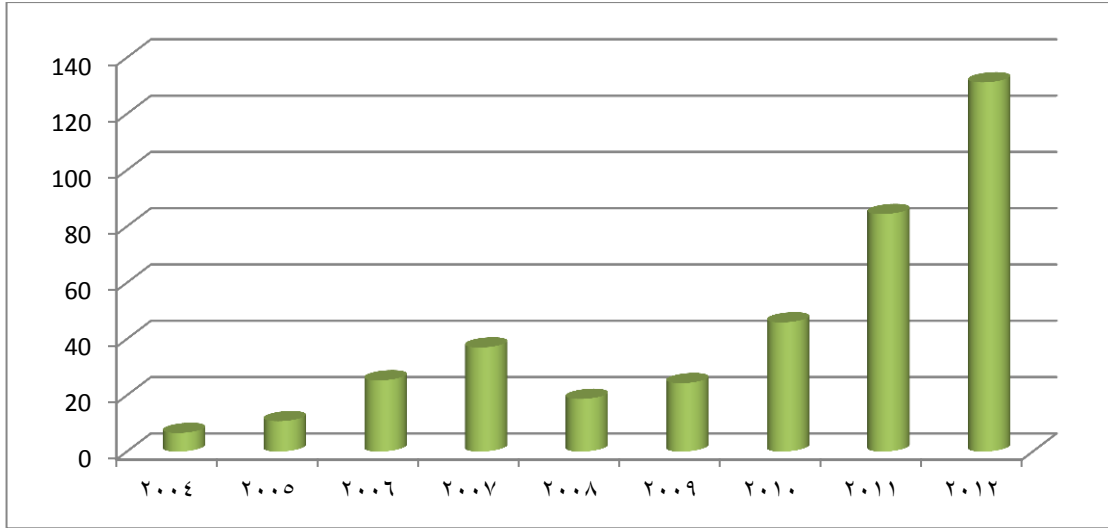


شكل (٣)

تطور صناديق الاستثمار الاسلامية (٢٠١٢-٢٠٠٤)

- Source :** 1- Adapted : Al-Muharrami ,Saeed & Hardy , Daniel C. , "Cooperative and Islamic Banks: What can they Learn from Each Other " , IMF Working Paper in Monetary and Capital Markets , 2013 , p.15-17 .
 2- Islamic Financial Services Board , Islamic Financial Services Industry , Report 2008,2010 and 2013 , pp. 4-23 .
 3- ERNST & Young , the world Islamic banking , competitiveness report ,2010& 2012 ,pp.5-28.

٤- تطور الصكوك الاسلامية : تعد الصكوك الاسلامية من بين اهم واحداث الابتكارات المالية المتفقة مع مبادئ الشريعة الاسلامية بحسب اراء الفقهاء في المصارف الاسلامية ، وقد تطورت تطوراً كبيراً وحقت قفزات واسعة في نموها خلال العشر سنوات الاخيرة ، إذ ارتفع اجمالي اصدارات الصكوك الاسلامية من (٦.٦ مليار دولار) عام ٢٠٠٤ ليصل الى نحو (١٣١.٢ مليار دولار) في نهاية عام ٢٠١٢ ، (٦.٦ مليار دولار ، ١٠.٨ ، ٢٥.٣ ، ٣٦.٩٨٢ ، ١٨.٧ ، ٢٤,٣ ، ٤٥.٩ ، ٨٤.٤ ، ١٣١.٢ مليار) ، ويحقق معدل نمو كبير بلغ (٤٥.٣ %). ومن الملاحظ ان هناك انخفاضاً كبيراً جداً حدث في عام ٢٠٠٨ وهذا الانخفاض كان سببه الرئيس هو الازمة المالية والاحداث التي رافقتها ولكن ما يلاحظ ويسجل للمصارف الاسلامية سرعة التعافي والنهوض من متلازمات تلك الازمة وهذا ما يلاحظ في اعوام ٢٠٠٩ و ٢٠١٠ وما اعقبها ، مما يدل على قوة المصارف الاسلامية وامتلاكها قاعدة تمويلية واستثمارية قادرة على مواجهة الازمات .



شكل (٤)

تطور الصكوك الاسلامية (٢٠١٢-٢٠٠٤)

Source :1- Adapted : Al-Muharrami ,Saeed & Hardy , Daniel C. , "Cooperative and Islamic Banks: What can they Learn from Each Other " , IMF Working Paper in Monetary and Capital Markets , 2013 , p.15-17 .

2-Islamic Financial Services Board , Islamic Financial Services Industry , Report 2008,2010 and 2013 , pp. 4-23 .

3- ERNST & Young , the world Islamic banking , competitiveness report ,2010& 2012 ,pp.5-28.

هذه بعض اهم الاحصاءات عن المصارف الاسلامية فضلاً على ان هناك بعض المؤشرات الاخرى من اهمها (ERNST & Young , 2012 : 5-29) :

- ١- حقق مؤشر التمويل الاجمالي في المصارف الاسلامية معدل نمو بلغ (٣٧.٣ %) للمدة من عام ٢٠٠٤ ولغاية نهاية عام ٢٠١١ .
- ٢- حقق مؤشر الودائع المصرفية لدى المصارف الاسلامية معدل نمو بلغ (٣٨.٩ %) للمدة من عام ٢٠٠٤ ولغاية نهاية عام ٢٠١١ .
- ٣- حقق مؤشر حق الملكية في المصارف الاسلامية معدل نمو للأعوام (٢٠٠٤ - ٢٠١١) نحو (٤٣.٣ %) .
- ٤- حقق مؤشر الارباح الصافية معدل نمو في مجمل المصارف الاسلامية للمدة (٢٠٠٤ - ٢٠١١) نحو (٣٧.٦ %) .

ثانياً : تحديات المصارف الاسلامية

من واقع المصارف الاسلامية والاحصاءات الخاصة بها ، نجد انها باتت تلعب دوراً محورياً في تطور ونمو القطاع المالي بصورة عامة والمصارف بشكل خاص على المستوى العالمي ، وهذا واضح جلياً من خلال

معدلات نمو هذا القطاع والذي تراوح معدل نموه بين ١٥-١٩% مما يدل على قوة ومثانة نمو المصارف الاسلامية بشكل عام . وعلى الرغم من هذا التطور الكبير الذي لحق بالمصارف الإسلامية على مستوى العالم وتطورها على مستوى الوطن العربي تحديداً ولكن المصارف الاسلامية تتعرض إلى تحديات كبيرة في ظل الانفتاح الاقتصادي وعمليات التحرر المالي . وبالإمكان إجمال أهم الصعوبات والتحديات التي تواجهها المصارف الإسلامية في العالم والبلدان العربية في ظل التحرر المالي والعولمة المالية وهي:

١- التعليم والتدريب والبحث و التطوير :

يعد هذا الجانب من بين اهم الجوانب والتحديات التي تواجه القائمين على المصارف الاسلامية بشكل عام والمؤسسات المالية الاسلامية بشكل خاص ، وذلك لما لهذه العوامل من أثر كبير في خلق المزايا التنافسية لدى تلك المؤسسات في ظل المنافسة الشرسية من لدن المؤسسات والمصارف التقليدية ، ف نجد ان ما يخصص من اموال وجهد ووقت للتدريب ومراكز البحث والتطوير (R&D) في المصارف الاسلامية - أن وجدت هذه المراكز - لا يقارن بما يخصص في مثيلاتها في المؤسسات والمصارف التقليدية . ولذا نجد ان هناك نقص كبير في الجانب البحثي من جهة ، ومن جهة اخرى نجد النقص الكبير في العلماء والمفكرين والباحثين في مجال مزج الفقه الاسلامي بالاقتصاد الحديث والتمويل المبتكر ليتسنى للمؤسسات الاسلامية بما فيها من مصارف اسلامية التناسق مع عصر العولمة المالية وبالتالي خلق الفرص التنافسية واكتساب مزايا تنافسية اكبر في ظل البيئة المالية الدولية المليئة بالمخاطر والتنافس في مختلف المجالات .

هذا فضلاً عن جانب مهم هو عدم استحداث فروع وتخصصات في المالية الاسلامية والمصارف الاسلامية على المستوى التعليمي الجامعي بالشكل الكافي للنهوض بواقع الامة الاسلامية المالي عموماً والمصرفي على وجه التحديد ، في مقابل تلمسنا لفروع وتخصصات كثيرة استحدثت في جامعات - سواء على مستوى البكالوريوس او الدراسات العليا (ماجستير ، دكتوراه) - عالمية خارج نطاق الوطن العربي مثل ماليزيا والباكستان ، ولكن في الحقيقة نحتاج الى ثورة حقيقية في مجال التعليم وخلق خريجين وبمستويات مختلفة (دراسات اولية وعليا) للنهوض بواقع القطاع المالي الاسلامي عموماً والمصارف الاسلامية تحديداً .

٢- الهندسة المالية وابتكار أدوات تمويل اسلامية :

تعد الهندسة المالية بمعطياتها ومخرجاتها من ضمن التحديات الكبيرة جدا التي تواجه عمل المصارف الاسلامية والقائمين عليها ، وعلى الرغم من تقديم النظام المالي الاسلامي في الآونة الاخيرة عدداً من الابتكارات المالية المتفكرة مع مبادئ الشريعة الاسلامية مثل الصكوك الاسلامية وغيرها من الابتكارات المالية وخاصة في مصارف اسلامية في الامارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية وبعض البلدان الاخرى ، ولكن عموماً تحتاج هذه الابتكارات الى تطوير طرق استخدامها لوجود عيوب في مضمونها ولذا لا يزال الجدل عليها دائر بين اوساط الفقهاء المسلمين . ولذا فمن التحديات الكبيرة جدا هو ابتكار ادوات تمويلية جديدة متفكرة مع الاسس الخاصة بالشريعة الاسلامية وتستطيع محاكاة عصر العولمة والانفتاح الكبيرين في المجال المالي العالمي والمصرفي على وجهه التحديد .

٣- تنوع المحفظة الاستثمارية :

يعد هذا التحدي من بين التحديات الغاية في الاهمية التي تواجه عمل المصارف الاسلامية ، ويتمثل هذا التحدي بالكيفية والألية المناسبة لخلق توليفات متنوعة من الاستثمارات التي تحقق التنوع في المحافظ

الاستثمارية دون الاعتماد على أسلوب او صيغة واحدة او اثنين من صيغ التمويل ، مما يولد شبهة الابتعاد عن جوهر نشوء وقيام المصارف الاسلامية في الدين الاسلامي .وبحسب ما تم لمسه في التمويل لمعظم المصارف الاسلامية نجد ان هناك خلافاً واضحاً في هيكل المحافظ الاستثمارية لتلك المصارف ، مما ينعكس على مجمل ادائها سواء المالي او الاجتماعي او الفقهي (التشريعي) .

٤- غياب الوعي المالي الإسلامي والثقافة المصرفية العربية :

تعد من الصعوبات الكبيرة التي تواجه المؤسسات المالية الإسلامية قلة الوعي المالي الإسلامي، ويرجع ذلك إلى غياب مؤسسات البحث والتطوير داخل المصارف الإسلامية ، وغياب الخطط الاستراتيجية في جانب ترصين وإشاعة فكرة المصارف الاسلامية والابواب الاستثمارية التي يمكن من خلالها دفع عمليات التطور في البلاد الاسلامية والعربية خصوصاً، مما يتطلب زيادة الثقافة المصرفية الاسلامية من خلال اقامة الانشطة والفعاليات التي تؤكد على ذلك وتنتشر الفكر الرائع للصيرفة الاسلامية ومراحل التطور في هذا المفصل الاقتصادي الحيوي .في اقتصاد البلدان الاسلامية والعربية على وجه التحديد .

٥- تحديات هيكلية وتنظيمية:

تمثل هيكلية المنظمة الاطار التنظيمي العام لها ، ويعد بناء كيان أو إطار مؤسسي سليم اخطر تحدي تواجهه المصارف الإسلامية العربية تحديداً وعمليات التمويل الإسلامية بصفة عامة ، فكل نظام متطلباته المؤسسية والمصارف الإسلامية لا تستطيع بمفردها رعاية جميع متطلباتها المؤسسية التي يفترض أن توفر سبلاً بديلة لتلبية احتياجات التمويل الإستثماري والاستهلاكي. ولمواجهة هذا التحدي لابد من تبني منهج عملي وعلمي تجاه بناء هذا التشكيلة الهيكلية لمجمل المؤسسة المصرفية الاسلامية ، وذلك بوضع الإطار والهيكل التنظيمي والقانوني المناسب والسياسات الداعمة للعمل المصرفي الإسلامي .

٦- تحديات تشغيلية:

وتتمثل هذه التحديات بحاجة المصارف الإسلامية إلى خطط تشغيلية ذات مرونة عالية (قصيرة ومتوسطة وطويلة الامد) مما يتيح لها المرونة الكافية للاستجابة لشتى المتطلبات التي تفرضها التغيرات الاقتصادية عموماً والمصرفية على وجه التحديد ، ويتجسد ذلك من خلال ابتكار وخلق خطط استراتيجية للمصارف الاسلامية تستطيع من خلالها خلق مزايا تنافسية في بيئة الاعمال الدولية وبالتالي تحقيق الكفاءة المالية للمصارف الاسلامية .وتتجسد بعض معطيات تلك الخطط الناجحة في المصارف الإسلامية في ضرورة توقع احتياجات الزبائن بشكل مستمر وتلبية هذه الاحتياجات بشكل متطور والتحول نحو زيادة القدرات والإمكانات التنافسية وإرساء المعايير المالية التي تكفل تطور عمل المصارف الإسلامية.

٧- المنافسة غير المتكافئة مع البنوك التقليدية العالمية:

تعد من التحديات المهمة التي تواجه عمل المصارف الإسلامية في ظل الانفتاح الاقتصادي والعولمة المالية، إذ تتمثل بالمنافسة غير المتكافئة من لدن المصارف التقليدية في أنحاء العالم والتي تمارس العمل المصرفي الربوي، فضلاً عن ممارسة أساليب النظام المصرفي الإسلامي وتحديداً عمالقة المصارف العالمية مثل تشيس مانهاتن وسيتي بنك وغيرها. والمنافسة ضرورية لنمو أي صناعة فهي تجبر الشركات التي

تفتقد الكفاءة على تطوير مستواها أو الخروج من سوق العمل، إلا إن دخول المصارف الإسلامية في حيز المصارف العالمية يضع هذه المصارف أمام حالة منافسة غير متكافئة نظراً للإمكانيات التكنولوجية الهائلة لهذه المصارف العملاقة في تقديم خدمات متنوعة والإنفاق على عمليات البحث والتطوير (R & D)، ولذا يجب على المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية تطوير الأدوات المالية الحالية وابتكار الجديدة منها لتواكب التحولات الحالية والمستقبلية في أسواق المال الدولية.

٨- غياب أدوات وفكر التسويق الحديث الفاعل :

يعد التسويق في عالم المال والاعمال في الوقت الحاضر من الاسس الرئيسية الفاعلة في اي منظمة اعمال وبمختلف المجالات واصبح التسويق علماً بحد ذاته توليه المؤسسات بكافة اشكالها ومجالاتها اهمية بالغة ، وذلك لأثبات الكثير من الدراسات والبحوث جدواه الاقتصادية والمالية في تطوير المؤسسات وزيادة الزبائن او المستهلكين ، ونجد ان هناك تحدي كبير يواجه عمل المصارف الاسلامية متمثل في اهمال هذا الجانب وعدم ايلائه الاهمية والاهتمام اللازم اسوة بباقي المؤسسات العالمية ، وبعد التحدي الاخر في الكيفية والالية اللازمة للنهوض بواقع اقسام التسويق في المصارف الاسلامية العربية من تسويق فكرة المصارف الاسلامية وصولاً الى اساليب التمويل الاسلامية والفوائد الاجتماعية والاقتصادية والدينية من عمل المصارف الاسلامية وفي مختلف البلدان سواء اسلامية ام غير اسلامية .

٩- تحديات المصارف المركزية والحكومات

تمثل التحديات التي تخلقها المصارف المركزية بوجه عمل المصارف الاسلامية عموماً والعربية تحدياً مرتكزاً اساسياً لعدم النهوض بواقع تلك المصارف بالمستوى المطلوب او المرغوب به وذلك من خلال اهمال الجانب التشريعي والخصوصية المصرفية التي تعمل في ظلها المصارف الاسلامية بالمقارنة مع طبيعة عمل المصارف التقليدية ، هذا من جانب ، ومن جانب اخر الاهمال الكبير لأغلب حكومات البلدان الاسلامية لأهمية الصيرفة الاسلامية في تعبئة المدخرات وتوجيهها في خدمة اهداف التنمية الاقتصادية المستدامة ، وذلك من خلال سن القوانين والتشريعات التي تضمن مرونة عمل لمثل هكذا مصارف من شأنها لعب دوراً محورياً في عمليات التنمية الاقتصادية وقيادة الاقتصاد في البلدان الاسلامية عموماً والبلدان العربية على وجه التحديد .

١٠- ضعف التكامل المالي وغياب السوق المالي الاسلامي

يعد غياب وضعف السوق المالي الاسلامي من بين اهم التحديات التي تواجه التمويل الاسلامي على وجه العموم والمصارف الاسلامية على وجه التحديد ، ويتأتى ذلك من ضعف التكامل بين القنوات المصرفية وقنوات السوق المالي التي تستلزم تحديث القوانين وخلق اطر تشريعية وتنظيمية ملائمة تتفق مع احكام الشريعة الاسلامية وإنشاء صناديق الاستثمار المشترك وإدارة محافظ مالية إسلامية فضلاً عن إنشاء مؤسسات وساطة مالية وزيادة الإفصاح والشفافية. ولتنفيذ دور المصارف الإسلامية لابد من قيام سوق مالي إسلامي يكون الرافد الاساسي بالاتساق مع المصارف الاسلامية في خلق نوافذ تمويلية واستثمارات مالية على قدر كبير من الكفاءة .

ثالثاً : استراتيجيات مقترحة لتنافسية المصارف الاسلامية

يحتاج الجهاز المصرفي الإسلامي العربي تحديداً والعالم الإسلامي عامة إلى استراتيجيات كاملة لمواجهة التحديات التي فرضت عليه من خلال التطورات الاقتصادية والمالية في الساحة الدولية ، وكان من أبرزها العولمة المالية والاتفاقيات التي لا تصب في مصلحة المصارف العربية بشكل عام والمصارف الإسلامية على وجه التحديد. وان تبني مثل هذه الاستراتيجيات من شأنه زيادة القدرة التنافسية للجهاز المصرفي الإسلامي من خلال آليات وخطط مدروسة. واستراتيجيات البقاء المقصود بها تلك الاستراتيجيات التي يجب أن تتبناها المصارف الإسلامية للبقاء والاستمرارية بوصفها مؤسسات مالية ومصرفية قادرة على التنافس والتطور أسوة مع باقي المؤسسات المالية والمصرفية التقليدية. فضلاً عن الحاجة الماسة إلى تحسين القدرة التنظيمية للمصارف الإسلامية في ظل تحرير الخدمات المالية والمصرفية. ومن أهم هذه الاستراتيجيات هي:

١- إستراتيجية التثبيت (Installation Strategy)

تتمثل إستراتيجية التثبيت بجميع مفاصل وفقرات ترصين المركز التنافسي للمصرف الإسلامي وتقويته ضمن أسواقها الحالية والخدمات التي تقدمها حالياً فضلاً عن فتح افاق تعامل وكسب زبائن في بيئات واسواق مصرفية اخرى ، وتتطلب عملية التثبيت زيادة الكفاءة التشغيلية والتأكيد على العناصر الأساسية للتميز، ويتأتى ذلك من خلال زيادة الاهتمام ورفع جودة الخدمة المصرفية المقدمة للزبائن والبحث عن الفرص الاستثمارية في اماكن جديدة - قدر تعلق الامر بالمصرف الاسلامي- ، ومن ثم تستطيع المصارف الإسلامية خلق ميزة تنافسية مع المصارف التقليدية .

٢- استراتيجية ادارة المخاطر (Risk management strategy)

تتمثل هذه الاستراتيجية ببناء مرتكزات اساسية في جميع المصارف الاسلامية تساعدها على ادارة المخاطر المصرفية بالشكل الذي يقلل من المخاطر المالية الى حدها الأدنى في ظل البيئة المالية والمصرفية العالمية المليئة بالمخاطر وخاصة في ظل الازمات المالية التي باتت تعصف في القطاعات الاقتصادية وتحديداً القطاع المالي وبفترات زمنية متقاربة ، مما سيساعدها على تعزيز وتنمية الثقة المصرفية لدى الزبائن من المسلمين وغير المسلمين مما يعزز من تنافسيتها على المستوى الدولي .

٣- إستراتيجية تقييم الأداء (Performance Evaluation Strategy)

يعد تقييم الأداء امتداداً متطوراً للرقابة المالية وهو بعد رقابي حديث. إذ يبين هذا البعد مدى الفاعلية والكفاءة إذ يتعلق الأول بمدى تحقيق الأهداف المرسومة، أما الجانب الثاني فيبين مدى حسن استخدام الموارد لتحقيق تلك الأهداف. إن الهدف الأساسي لتقييم الأداء هو تحسين مستوى إدارة النشاط المصرفي الإسلامي وضمان حسن استخدام الموارد المتاحة وإدارتها وتجنب الأسباب التي تعيق الفاعلية المصرفية وتحقيق الأهداف ، ويتلخص تقييم الأداء للمصارف الاسلامية في مجموعة الإجراءات التي تقارن فيها النتائج المتحققة للنشاط المصرفي الاسلامي بأهداف ذلك النشاط بقصد بيان مدى انسجام تلك النتائج مع الأهداف لتقدير مستوى

فاعلية أداء النشاط . ولذا فإن إستراتيجية تقييم الأداء في المصارف الإسلامية يجب أن تنال الاهتمام الواجب، بحيث يمثل مستوى أداء المصرف الناتج عن الدراسة معياراً أساسياً لتقييم أداء الإدارة عموماً والاقسام المصرفية الأخرى على وجه التحديد وتحديد الفجوات ونقاط القوة والضعف التي يعاني منها القسم المعني او المصرف الإسلامي ككل ، مما ينعكس في تلافي الانحرافات عن مسار التقدم والنمو فضلاً عن تحديد مدى استمرارية المصرف الإسلامي ومدى تطوره .

٤- إستراتيجية خفض الكلفة (Reduce costs strategy)

تتمحور هذه الإستراتيجية حول تقوية المركز التنافسي للمصارف الإسلامية عن طريق تحقيق نسب عوائد المساهمين والمودعين مرضية بالمقارنة مع المصارف التقليدية ، وتعد من أفضل الطرائق لتحقيق ذلك هو تخفيض التكاليف التي يتحملها المصرف الإسلامي في سبيل تقديم خدماته المختلفة، مما سيؤدي بالضرورة إلى زيادة هامش الربح بالنسبة للمساهمين والمودعين ، ويتأتى ذلك من خلال اتباع اساليب تمويلية كفؤة وابتكار ادوات استثمارية وزيادة الكفاءة التشغيلية مما سيؤثر ايجاباً في تخفيض الكلف الاستثمارية والتشغيلية للمصارف الإسلامية وبالتالي سينعكس على مجمل عمل المصارف الإسلامية وتحقيق وناثر نمو كبيرة .

٥- استراتيجية تنويع المحافظ الاستثمارية (Diversifying Investment Portfolios Strategy)

يعد تنويع المحفظة الاستثمارية من بين اهم الاستراتيجيات التي تتبعها كافة المؤسسات المالية وغير المالية وذلك لما لها من فاعلية في تقليل المخاطر التمويلية الى الحد الذي يتبع خطى وفكر مالك او مدير المحفظة (المستثمر) ، ومن ثم فإن المصارف الإسلامية تحتاج الى بناء استراتيجيات تنويعية للمحافظ الاستثمارية التي تملكها او تستثمر بها وذلك لتقليل مخاطر التمويل من جانب ومن جانب اخر زيادة امكانية تحقيق الارباح في تلك المصارف من خلال تنويع استثماراتها المالية .

٦- خلق اسواق مالية اسلامية (Creation of Islamic financial markets)

يعد من الاستراتيجيات المهمة جداً في سبيل تطوير عمل القطاع المالي الإسلامي عموماً والمصارف الإسلامية على وجه التحديد ، ومن ثم يجب الدفع باتجاه تكوين اسواق مالية اسلامية على اقل تقدير في البلدان العربية ، إذ يعد تفعيل صيغ الاستثمار الإسلامي في السوق المالي الإسلامي أكثر فاعلية مقارنة مع تفعيلها في السوق المالي التقليدي، مما سينعكس ايجاباً في تطور القطاع المالي والمصارف الإسلامية وبنعكس بالتالي على دفع عجلة التنمية الاقتصادية في البلدان العربية .

٧- تبني الحكومات العربية للمصارف الإسلامية (Arab Governments to Adopt Islamic Banks)

دفع الحكومات العربية الى اسلمة القطاع المصرفي ، او اعطاء خصوصية لعمل المصارف الإسلامية من خلال التشريعات والقوانين والتعليمات التي تصدرها الحكومة والمصارف المركزية في البلدان العربية ، إذ

يلاحظ ضعف الخصوصية لعمل المصارف الاسلامية في التشريعات والتعليمات التي تصدر من الجهات الاشرافية والرقابية في تلك البلدان وعدم مراعاة خصوصية فكرة الصيرفة الاسلامية .

الاستنتاجات والتوصيات

اولاً : الاستنتاجات : في ضوء ما تقدم فيمكن استشفاف جملة من الاستنتاجات وكالاتي:

١- فرضت المصارف الإسلامية واقعاً جديداً على السوق المصرفية العالمية وفتحت آفاقاً جديدة ومبتكرة في الصناعة المصرفية ، واقتحمت مصطلحات (المرابحة والمشاركة والصكوك الاسلامية ... وغيرها من صيغ الأستثمار المصرفي الاسلامي) قواميس المصارف الغربية، واستطاعت المصارف الإسلامية أن تطرح مفهوماً جديداً في التعاملات المالية عموماً والمصرفية تحديداً ، ومن الادلة الجلية على ذلك سعي العديد من المصارف العالمية لإنشاء أقسام خاصة استثمارية تعمل وفق الضوابط إسلامية لتلبية الطلب المتزايد لزبائننا المسلمين على الخدمات المصرفية التي تتوافق وتعاليم الشريعة الإسلامية.

٢- شهدت الصناعة المصرفية الاسلامية تطورات كبيرة في جميع مؤشراتها وهذا ما تجلى بتحقيق معدلات نمو كبيرة خلال المدة الممتدة (٢٠٠٤ - ٢٠١٢) وذلك من خلال تتبع بعض اهم مؤشراتنا مثل:

- مؤشر عدد المصارف وبمعدل نمو (٨.١٦ %)
- مؤشر اجمالي الاصول (٢٩.٦ %)
- عدد صناديق الاستثمار الاسلامية (١٧.٤١ %)
- استثمار الصكوك الاسلامية (٤٥.٣ %)
- مؤشر التمويل الاسلامي (٣٧.٣ %)
- مؤشر حقوق الملكية (٤٣.٣ %)
- مؤشر الارباح الصافية (٣٧.٦ %)

٣- تواجه المصارف الاسلامية العربية جملة من التحديات من اهمها :

- التعليم والتدريب والبحث و التطوير
- الهندسة المالية والابتكارات المالية الاسلامية
- ضعف التكامل المالي وغياب السوق المالي الاسلامي
- تحديات المصارف المركزية والحكومات الاسلامية
- غياب ادوات وفكر التسويق الفاعل
- المنافسة غير المتكافئة مع البنوك التقليدية العالمية
- غياب الوعي المالي الاسلامي
- تحديات هيكلية وتنظيمية

٤- تمثل عملية إنشاء أسواق مالية إسلامية الحل الأفضل والبديل الأمثل لاستثمار رؤوس الأموال وتداولها وفي مختلف صيغ الاستثمار المصرفي الإسلامي التي تقررها وتجيزها الشريعة الإسلامية، ويعد تفعيل صيغ الاستثمار الإسلامي في السوق المالي الإسلامي أكثر فاعلية مقارنة بتفعيلها في السوق المالي التقليدي.

ثانياً : التوصيات : اعتماداً على الاستنتاجات التي تم التوصل إليها فالدراسة توصي بالاتي:

١- السعي الحثيث لأقامة سوق مالي اسلامي في كل بلد عربي وذلك من خلال عمل اللقاءات والندوات والمؤتمرات التي تقرب وجهات النظر بين القائمين على القطاعات المالية والمصرفية في البلدان العربية ، والافادة من الخبرات والكفاءات في حقل المصارف الاسلامية في الدول التي لها باع طويل في هذا المضمار مثل المملكة العربية السعودية ومصر والامارات وغيرها من الدول العربية وحتى الدول المسلمة الاخرى مثل ماليزيا والباكستان واندونيسيا .

٢- ضرورة تفعيل الهيكل التنظيمي لعمل المصارف الإسلامية وتطويرها لرفع كفاءتها التشغيلية بما يساعد على تحقيق أهدافها واستراتيجياتها وغاياتها ضمن إطار البيئة المالية والمصرفية التنافسية، إذ إن هناك بعض الاستراتيجيات التي يمكن أن نتبناها هذه المصارف للنهوض بواقعها، ومن أهم هذه الاستراتيجيات هي:

- استراتيجية ادارة المخاطر
- استراتيجية تنويع المحفظة الاستثمارية
- استراتيجية خفض الكلفة
- إستراتيجية تقييم الأداء
- استراتيجية التثبيت.

٣- الاهتمام بكفاية وتحسين كفاية رأس المال في المصارف الإسلامية ضمن إطار اتفاقية (بازل ١ و٢ و٣) من خلال التركيز على أهمية إدارة المخاطر والتشجيع على التطور المستمر في قدرات هذه المصارف على تقييم المخاطر وإيجاد تجانس بين متطلبات رأس المال لدى هذه المصارف وممارسات إدارة المخاطر الحديثة، فضلاً عن إعطاء دور مهم للسلطات الرقابية بشأن تفعيل هذا النظام وتحسين طرق الإفصاح المتعلقة بمخاطر رأس المال.

٤- ضرورة إقامة شركات استثمارية ومؤسسات اقتصادية إسلامية متخصصة بجوار المصارف الإسلامية من أجل توسيع أنشطتها وخدماتها في مختلف المجالات مما يسهم في دعم السوق المالي الإسلامي التي تشكل الدعامة الرئيسة في إنجاح عمل المصارف الإسلامية والاقتصاد العام للبلدان الإسلامية .

٥- حث المصارف المركزية على مراعاة خصوصية وطبيعة عمل المصارف الإسلامية وأهدافها مما يستوجب مراعاة طبيعة الحسابات الاستثمارية لدى هذه المصارف وما تتطلبه من معطيات تختلف في مضمونها بالمقارنة مع باقي انواع المصارف ،مثل ان يكون الاحتياطي القانوني فيها اقل بكثير من نظيراتها في المصارف التجارية التقليدية إن لم ينعدم، فأصحاب هذه الحسابات يتحملون شرعاً الخسائر المحتملة إذا كانت من دون تقصير أو تعدي أو إهمال ومن ثم فهذه الأموال - الودائع الاستثمارية - مضمونه على المصارف إلا في الحالات التي يثبت فيها التقصير أو الإهمال من جانب المصارف الإسلامية .

- ٦- اعتماد اليات وطرق تسويقية مبنكرة في عمليات التسويق تستند الى اسس علمية واكاديمية تتطوق لتفتح الابواب امام توسيع قاعدة المصارف الاسلامية وزيادة قاعدتها الجماهيرية من خلال فتح واستحداث منافذ تسويقية في اماكن مختلفة في ظل دراسات وابحاث سوقية وتسويقية خاصة بذلك . مما ينعكس في تنمية موارد المصارف الاسلامية وفتح افاق ربحية وتنافسية .
- ٧- ضرورة الاهتمام برفع مستوى الثقافة المجتمعية في جانب المؤسسات المالية المتفوقة مع مبادئ الشريعة الاسلامية والمصارف الاسلامية على وجه التحديد وذلك من اجل رفع وزيادة الوعي المصرفي الاسلامي لدى المجتمعات المسلمة وغير المسلمة .

المصادر

• القرآن الكريم

اولاً: المصادر العربية : أ-الكتب :

- ١- دنيا ، شوقي احمد ، الجعالة والاستصناع (تحليل فقهي واقتصادي) ، الطبعة الثالثة ، المعهد الاسلامي للبحوث والدراسات ، البنك الاسلامي للتنمية ، جدة-السعودية ، ٢٠٠٣ .
- ب- البحوث والمقالات :
- ١- بلوناس ، عبد الله ، عولمة الاقتصاد-الفرص والتحديات - ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ، المجلد /٢٤ ، العدد/ ١ ، سوريا ، ٢٠٠٨ .
- ٢- دردر،اسماء و بن زواي ، نسرين ، الازمة المالية الحالية ومستقبل العولمة المالية ، الملتقى العلمي الدولي حول الازمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية ، جامعة فرحات عباس -سطيف ، الجزائر ، ٢٠٠٩ .
- ٣- عبد اللطيف ،مصطفى و سليمان ، بلعور ، تحديات العولمة المالية للمصارف العربية واستراتيجيات مواجهتها : مع الاشارة الى القطاع المصرفي الجزائري ، ضمن ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحويلات الاقتصادية - واقع وتحديات - ، جامعة الشلف ، الجزائر ، ٢٠٠٤ .
- ٤- فاروق ، تشام ، العولمة المالية واثارها على القطاع المصرفي والنمو الاقتصادي في البلدان العربية ، من بحوث المؤتمر العلمي الاول لكلية الاقتصاد والعلوم الادارية ، جامعة العلوم التطبيقية ، عمان - الاردن ، ٢٠٠٣ .
- ٥- هاوسلر ، جيرد ، عولمة التمويل ، بحث منشور في مجلة التمويل ، صندوق النقد الدولي ، العدد ١ ، ٢٠٠٢ .
- ثانياً: المصادر الاجنبية :

A- Books

- 1- Iqbal , Zamir & Mirakhor , Abbas , "An Introduction to Islamic Financial :theory and practice " , John Wiley & Sons (Asia) Pte. Ltd. , Singapore , 2007 .
- 2- Kose, M. Ayhan , Prasad, Eswar , Rogoff, Kenneth & Wei , Shang-Jin , " Financial Globalization and Economic Policies", Handbook of Development Economics, Copyright in Elsevier BV, North-Holland, 2010 .
- 3- Walf ,M .Fixing Global Finance ,the Johns Hopkins university press , Maryland.2008

B– Journals & Articles

- 1- Asutay , Mehmet , Conceptualising and Locating the Social Failure of Islamic Finance: Aspirations of Islamic Moral Economy vs the Realities of Islamic Finance , Asian and African Area , studies ,Vol. 11 ,No. 2 , 2012 .
- 2- Arestis, Philip & Basu, Santonu , " Financial Globalization and Regulation" , The Levy Economics Institute 2003 All rights reserved, Working Paper No. 397 ,U.S.A , 2003.
- 3- Canterbury , E.Gray, 'A brief history of Economics : artful approaches to the dismal science ,New Jersey :World science ,2001 .
- 4- Cebeci , Ismail , " Integrating the social maslaha into Islamic finance " , Emerald Group Publishing Limited, Accounting Research Journal , Vol. 25 , No. 3, 2012 .
- 5- Ebrahim, M. Shahid& Joo , Tan Kai , " Islamic banking in Brunei Darussalam", International Journal of Social Economics, Vol. 28, No. 4, 2001.
- 6- Imam, Patrick and Kpodar , Kangni , Islamic Banking: How Has it Diffused, IMF Working Paper, International Monetary Fund , August 2010 .
- 7- Khan, M. Mansoor & Bhatti, M. Ishaq , " Development in Islamic banking: a financial risk-allocation approach" , The Journal of Risk Finance , Vol. 9, No. 1, 2008 .
- 8- Al-Muharrami ,Saeed & Hardy , Daniel C. , "Cooperative and Islamic Banks: What can they Learn from Each Other " , IMF Working Paper in Monetary and Capital Markets , 2013.
- 9- Prasad, E., K. Rogoff, S-J. Wei and M. A. Kose , "Effects of Financial Globalization on Developing Countries: Some Empirical Evidence." , 17 March, Washington D.C.: International Monetary Fund, 2003 .
- 10- Priest , Diana, "CIA Holds Terror Suspects in Secret Prisons", Washington Post, 2 November , 2005 .
- 11- Sadove, Diana & Cuza, Alexandru Ioan , " Islamic Banking European Union Countries : CHALLENGES AND OPPORTUNITIES", Working Papers, Vo,3,No. (4), 2011.
- 12- Shah,Syed Farhan ,Raza , Muhammad Wajid & Khurshid ,Malik , Islamic Banking

Controversies and Challenges interdisciplinary journal of contemporary research in business , Vol. 3, No. 10 , 2012 .

- 13- Siddiqi , Mohammad Nejatullah , Islamic Banking and Finance in theory and practice , Islamic Economic studies ,Vol. 13 , No. 2 , 2006.
- 14- Wilson , Rodney , The development of Islamic finance in the GCC, Working Paper, Kuwait Programmed on Development, Governance and Globalization in the Gulf States , 2009 .
- 15- Zaman , Raquibuz M. , Movassaghi , Hormoz , ' Islamic Banking :A Performance Analysis' , The Journal of Global Business, Volume 12, No. 22, Spring 2001 .

C- Reports

- 1- Central Banks; The Banker; Islamic Business and Finance Network; Islamic Development Bank; Printed in Booz & Company Inc., USA ,2008.
- 2- ERNST & Young , the world Islamic banking , competitiveness report , 2012 .
- 3- HSPC Bank , Introduction to Islamic Investing : For professional clients only , Of individual reports to the bank ,2012 .
- 4- Islamic Financial Services Board , Islamic Financial Services Industry , Report 2013.
- 5- World Bank , World development indicators 2008.table1-1 size of the economy ,2008 .